Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (18): 30 Sep 2021
P: 161 - 176

ISSN: 2522-3372

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (18): 30 سبتمبر 2021 م
ص: 161 - 176

Measurement and analysis of factors that affecting the financial stability of private banks registered in the Iraq Stock Exchange for the period -2017) (2013

Rawaa Ahmad Yousif

Nineveh Technical Institute || Northern Technical University || Iraq

Abstract: The objective of this study was to measure the banking factors (capital adequacy, credit capacity, and revenue capacity) and to show their impact on the banking stability of the private banks registered in the Iraq Stock Exchange. Where the bank credit represents the most important source of bank money in terms of achieving profits and the most exposed to risks, which is reflected in the bank's business and its financial indicators. Also, achieving ratio (adequacy of banking capital) corresponded with the guidelines of the Basel Committee for is one of the top concerns of the banking administration. Each of the (z_score) and multiple linear regression models were used to measure the stability of banks and calculated the impact of the study variables on financial stability. The research sample consisted of (6) private banks, these banks are apart of 44 private banks of registered in Iraq Stock Exchange which are operating in Iraq. The research reached to set of conclusions, including that achieving financial stability for banks depends mainly on strengthening the adequacy of capital and then its ability to achieve profits. Also, the research recommended that banks implement the decisions of the Basel Committee (first, second and third) that contribute to enhancing the financial stability of banks.

Keywords: financial stability, z-score model, multiple linear regression model.

قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2017)

رواء أحمد يوسف

المعهد التقني نينوى || الجامعة التقنية الشمالية || العراق

المستخلص: هدف البحث إلى قياس العوامل المصرفية (كفاية رأس المال، القدرة الائتمانية، القدرة الإيرادية) وبيان تأثيرها على الاستقرار المصرفي للمصارف الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية حيث يمثل الائتمان اهم مصادر توظيف أموال المصارف من حيث تحقيق الأرباح واكثرها تعرضا للمخاطر مما ينعكس على أعمال المصرف ومؤشراته المالية، كما أن تحقيق نسبة كفاية رأس المال المصرفي وفقا لتوجهات لجنة بازل من اولى اهتمامات الإدارة المصرفية. تم استخدام نموذج (z_score) لقياس مدى استقرار المصارف، كما تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير متغيرات الدراسة على الاستقرار المالي. تكونت عينة البحث من (6) مصارف أهلية وهي من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تعتبر جزءا من المصارف الأهلية العاملة في العراق والبالغ عددها (44) مصرفا، توصل البحث إلى نتائج منها: أن تحقيق الاستقرار المالي للمصارف يعتمد بالدرجة الأساس على تدعيم كفاية رأس المال ومن ثم قدرته على تحقيق الأرباح، واستنادا للنتائج أوصت الباحثة بالتزام المصارف بتطبيق مقررات لجنة بازل (الأولى والثانية والثالثة) والتي تساهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، أنموذج z-score، نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

المقدمة.

يعد موضوع الاستقرار المالي للمصارف من المواضيع المهمة التي زاد الاهتمام بها بعد الأزمات المالية التي شهدها القطاع المصرفي، حيث تعمل المصارف في بيئة تنافسية تشهد إحداث متسارعة تؤثر على استقرارها إذ تتعرض المصارف إلى عوامل تؤثر على استقرارها سواء كانت هذه العوامل داخلية تمثل في كفاية رأس مالهِ والأرباح المتحققة وتوظيف أمواله في مجال منح القروض وغيرها من العوامل الداخلية، وكذلك العوامل الخارجية المتمثلة في التنافس الحاد بين المصارف والاطر والتشريعات القانونية الخاصة بعمل المصارف التي تعمل جاهدة على تحقيق التوازن بين هذهِ العوامل تجنباً لحدوث أزمة مالية مما يؤدي إلى افلاس المصرف وهذهِ الحالة لا ترغب المصارف بحدوثها لهذا تسعى دائماً أن تكون في حالة استقرار مالي.

مشكلة الدراسة:

بعد توالي الأزمات المصرفية أصبح موضوع الاستقرار المالي للمصارف وكيفية الحفاظ عليهِ يشغل اهتمام الباحثين. حيث تعد المصارف عصب النظام المالي إذ أظهرت الأزمات المالية أن قدرة المصارف على مواجهة أو تلافي الأزمات المالية يتطلب اجراءات وقائية صارمة ليتمكن من تحقيق نسبة كفاية رأس مال جيدة والتي اقرتها اللجنة بازل وتوفير مخصصات لمواجهة خسائر القروض المتعثرة وتوظيف الموجودات في استثمارات قادرة على تحقيق أرباح للمصرف، كل هذهِ الاجراءات تساعد أن تجعل المصرف قادر على مواجهة الأزمات المالية، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

- هل تؤثر (كفاية رأس المال، القدرة الائتمانية، القدرة الإيرادية) على الاستقرار المالي للمصارف؟

فرضيات الدراسة:

Ho: لا يوجد تأثير لكفاية رأس المال على الاستقرار المالي للمصارف.

Ho: لا يوجد تأثير للقدرة الائتمانية في الاستقرار المالي للمصارف.

Ho: لا يوجد تأثير للقدرة الإيرادية في الاستقرار المالي للمصارف.

Ho: لا يوجد تأثير للعوامل المصرفية مقيمة على الاستقرار المالي للمصارف.

أما الفرضية البديلة فتتمثل في:

H1: يوجد تأثير للقدرة الائتمانية في الاستقرار المالي للمصارف.

H2: يوجد تأثير لكفاية رأس المال في الاستقرار المالي للمصارف.

H3: يوجد تأثير للقدرة الإيرادية في الاستقرار المالي للمصارف.

H4: يوجد تأثير للعوامل المصرفية مجتمعة على الاستقرار المالي للمصارف.

أهدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على الاستقرار المالي وذلك من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

1- قياس الاستقرار المالي وفق معيار نموذج(z-score) وبيان أي المصارف أكثر استقرار

2- يهدف البحث إلى دراسة تأثير عوامل (كفاية رأس المال، القدرة الإيرادية، القدرة الائتمانية) على استقرار المصارف عينة البحث باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

أهمية الدراسة:

تنبع الاهمية العلمية للدراسة من تزايد الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي للمصارف عقب الأزمات المالية المصرفية التي عصفت بالاقتصاد نتيجة الانفتاح والتحرر المالي وتشابك وتعدد العمليات المصرفية بين الدول، فأصبح انتقال عدوى الأزمات المالية السيناريو المطروح عند حدوث أزمة مالية في أي دولة. وان استقرار القطاع المالي مرهون باستقرار القطاع المصرفي لذلك اخذت بعض المصارف بإنشاء وحدات داخل المصارف مهمتها نشر البيانات التي توضح فيها مدى قدرة المؤسسة المالية على التصدي للأزمات المالية، إضافة إلى قدرتها على تلافي الوقوع يمثل هذهِ الأزمات التي قد تكبد المصارف خسائر كبيرة في حال مواجهة هكذا أزمات تؤدي إلى اعلان المصرف لإفلاسه.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: المصرف الأهلي العراقي، مصرف سومر التجاري، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف بغداد، مصرف اشور الدولي، المصرف التجاري العراقي.
- الحدود الزمنية: 2013-2017

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

اولاً- الإطار النظري:

1-1-1 الاستقرار المالي Financial stability

ازداد اهتمام الباحثين والأكاديميين بقضايا الاستقرار المالي في اعقاب الأزمات المالية خاصة بعد الأزمات المالية الاسيوية (1997-1999).

فقد عرف (Schinasi) الاستقرار المالي بانه قدرة المصرف على استيعاب الصدمات والاستمرار في تقديم كافة الخدمات المصرفية والدعم للعمليات الاقتصادية وعملية إدارة المخاطر. (Schinasi1، 2004، p)

كما عرف (Schioppa) الاستقرار المالي بانه الوضع الذي يكونه فيه النظام المالي قادر على التصدي للأزمات المالية من دون الحاق الاذى بالعمليات الاقتصادية والتي تؤثر على مدخرات الزبائن والفرص الاستثمارية وتسوية المدفوعات. (Schioppa، 2003، p269)

كما عرف بنك التسويات الدولية الاستقرار المالي (بانه الوضع الاقتصادي الذي يصل إلى حالة من الرواج تختفي فيه أي عوامل من شأنها التأثير على قيمة عملة البلد أو تقلبات اسعار موجوداتها مما يؤثر على قابلية المؤسسات المالية في مواجهة التزاماتها. (الشاذلي، 2014، ص16)

كما عرفت (صالحي) الاستقرار المالي بانه (قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في الاقتصاد بحيث تكون المصارف قادرة على اداء دورها في القيم بعملية الوساطة المالية وإدارة المخاطر بما يؤدي إلى الحفاظ على قيمة موجودات المصرف. (صالحي، 2012، 149)

أما من وجهة نظر الباحثة فيعرف الاستقرار المالي (بانه الحالة التي تكون فيها مكونات النظام المالي (المؤسسات المالية (المصارف)، الاسواق المالية (سوق النقد وسوق رأس المال)، القوانين والتشريعات المالية) في حالة استقرار وقادرة على مقاومة ومواجهة الأزمات.

من خلال التعاريف السابقة فإن الباحثة ترى أن أهم المتطلبات الضرورية لتحقيق الاستقرار المالي للمصارف تتمثل في:

1- وجود نظام سليم لإدارة المخاطر المصرفية.
2- ان يتمتع المصرف برأسمال قوي يساعد على امتصاص وتلافي الأزمات التي قد يتعرض لها المصرف.
3- كفاءة الإدارة في وضع السياسات المناسبة في إدارة موجوداتها ومطلوباتها مما يساعد على تسديد التزاماتها بدون اللجوء إلى المؤسسات الخارجية.
4- وجود اجراءات رقابية وإشرافيه تساعد المصرف في وضع الخطوات الرئيسية للاستقرار المالي للمصارف.

2-1-1 أهمية تحليل الاستقرار المالي للمصارف

يمكن تحديد أهمية تحقيق الاستقرار المالي للمصارف من خلال (مخلوف، 2016، 169)

1- تحديد نقاط القوة والضعف للمصارف.
2- تحديد هل أن المصارف تواجه أزمات مصرفية محتملة والمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
3- التعرف على قدرة المصارف في تحقيق الاستقرار المالي مما يساعد على تهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمار المحلي والخارجي.
4- ان وجود بيئة مصرفية مستقرة من شانه العمل على تحريك النشاط الاقتصادي.

3-1-1 شروط تحقيق الاستقرار المالي

تسعى المصارف إلى تحقيق الاستقرار المالي والذي ينعكس بصورة ايجابية على الاقتصاد الوطني، ولكي تحقق المصارف الاستقرار المالي لها لابد من توفر الشروط الآتية: (بتال، مهدي، 2018، 578) و (الشكرجي، الشرابي، 2015، 207)

1- التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بما يحقق مستويات سيولة للبنوك
2- انخفاض نسبة التضخم واستقرار صرف العملة.
3- التزام المصارف يتحقق نسبة كفاية رأس المال مما يعزز قدرة المصرف في تحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الأزمات.
4- التحسين المستمر في جودة الموجودات مما يساعد على تحقيق مستويات جيدة من الأرباح والتي تعزز من استقرار المصرف.

4-1-1 التحديات التي تواجه المصارف في تحقيق الاستقرار المالي

تواجه المصارف العديد من التحديات في مجال تحقيق الاستقرار والامان المصرفي وتتمثل أهم هذه التحديات بالآتي: (مؤتمر بالي للتكنلوجيا المالية، 2018، ص 5) و(الشاذلي، 2014، ص ص20-22)

1- زيادة عمليات الانفتاح والتحرر المالي، وتنوع وتعقد الانشطة المصرفية وزيادة المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.
2- غياب الشفافية في عرض البيانات التي من شأنها المساعدة على اتخاذ القرار الاستثماري السليم.
3- التطور التكنولوجي وزيادة حدة المنافسة التي من شأنها أن توثر على استقرار المالي للمصارف الصغيرة أو مصارف الدول النامية مقارنة بالمصارف الكبيرة ومصارف الدول المتقدمة.
4- قصور التشريعات المالية والمصرفية وضعف في البيئة التشريعية مما يؤدي إلى صعوبة في تحقيق الاستقرار المالي.

الدراسات السابقة

- **دراسة السبعاوي، مشتاق وأخرون، (2012)**، هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي وأهميته، كما هدفت إلى التعرف على الأسس والضوابط ألتي يستند عليها النظام المالي الإسلامي ودور الصناعة المصرفية الإسلامية في التعامل مع الأزمات وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عدم الاستقرار المالي سببه هشاشة هذا النظام كونه يستند إلى أسس غير منضبطة، استند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي، وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة العمل على تطوير العمل المصرفي الإسلامي والتأكيد على أستناده إلى ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.
- **دراسة الحبيب، زواوي، (2010)**، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استقرار البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية باستخدام (z-score) تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة عن السؤال الرئيسي وهو ما مدى تأثير أزمة الرهن العقاري الامريكية على الاستقرار المالي للبنوك الاسلامية؟ توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج خرجت من الأزمة المالية العالمية دون خسائر تذكر لتعاملها وفق مبادئ التمويل الاسلامي المتمثل في تحريم الربا، واستندت الدراسة إلى فرضية اساسية: هل يمكن أن تكون البنوك الاسلامية بديلا للبنوك التقليدية في مواجهة الازمة المالية، أستند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي، توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للبنوك المركزية من اجل المحافظة على الاستقرار المالي للمصارف.
- **هدفت دراسة :Erkan Tokucu,(2012)** إلى التعرف على الجهة التي يجب أن تقوم بدور المحافظة على الاستقرار المالي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة أنشاء مجلس للاستقرار المالي ليقوم بتحقيق التوازن بين المصارف وأسواق رأس المال، توصي الدراسة بضرورة تفعيل الدور الرقابي والتنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية للجهاز المصرفي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.
- **هدفت دراسة (Ayhan Guney,(2011** إلى معرفة إلى أي مدى تمكنت البنوك المركزية وبصفة خاصة البنك المركزي التركي من وضع السياسات المالية بواسطة الدول المختلفة اثناء وبعد الأزمة العالمية 2008، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن القطاع المالي نما 12 مرة مقارنة بالقطاعات الحقيقية وهذا يعني أن القطاع المالي يخلق نقودا أكبر 12 مرة دون انتاج سلع أ خدمات تقابل العرض النقدي، أوصت الدراسة بضرورة الحماية والوقاية من الأزمات المالية التي يمكن أن تحدث في المستقبل، اعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية امتداد لجهود الباحثين في هذا المجال، حيث أن محور اهتمام هذه الدراسة سينصب على العوامل الداخلية الخاصة بالبنك (كفاية رأس المال، القدرة الإيرادية، القدرة الائتمانية) والتي تؤثر على استقرار البنوك والتي تؤثر بدورها على استقرار القطاع المصرفي والتي على حد علم الباحثة لم تجري من قبل دراسة من مثل هذا النوع عليها. وبالتالي فان هذه الدراسة تأمل في المساهمة في اثراء الادبيات المصرفية في العراق في مجال استقرار المصارف.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من (44) مصرفا أهليا مسجل في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار عينة من المصارف حيث بلغ حجمها (6) مصارف حيث تم اختيار تلك العينة بالاعتماد على تاريخ التأسيس ومدى توفر البيانات مما يتيح للباحثة الخروج بنتائج تحقق هدف البحث في قياس الاستقرار المالي وبيان تأثير عوامل (كفاية رأس المال، القدرة الإيرادية، القدرة الائتمانية) على الاستقرار المالي للمصارف.

جدول (1) المصارف الأهلية العراقية عينة البحث

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال التأسيسي	نشاط المصرف
1	الأهلي العراقي	1995/1/2	400000000	ممارسة الأعمال المصرفية
2	سومر التجاري	1999/5/26	400000000	ممارسة الأعمال المصرفية
3	المتحد للاستثمار	1994/8/20	1000000000	ممارسة الأعمال المصرفية
4	مصرف بغداد	1992/2/18	100000000	ممارسة الأعمال المصرفية
5	اشور الدولي	2005/4/25	25000000000	ممارسة الأعمال المصرفية
6	التجاري العراقي	1992/2/11	150000000	ممارسة الأعمال المصرفية

طرق جمع البيانات:

لتحقيق اهداف الدراسة والحصول على البيانات الأولية والثانوية والوصول إلى نتائج الدراسة وتوصياتها تم الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات.

1- المصادر الأولية: تم الاستعانة في معالجة الجانب الميداني من الدراسة بالقوائم المالية كأداة رئيسية لمعرفة العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي للمصارف.
2- المصادر الثانوية: -الكتب والدوريات والمقالات والمجلات العلمية، وادبيات الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

الأساليب الاحصائية:

لتحليل بيانات الدراسة تم استخدام الادوات الاحصائية التالية

1- النسب المئوية لوصف البيانات لعينة الدراسة.
2- الاوساط الحسابية للبيانات الأساسية للدراسة
3- الانحراف المعياري للبيانات الأساسية للدراسة.
4- نموذج (z-score) لحساب مؤشر الاستقرار المالي.
5- الانحدار المتعدد لقياس تأثير متغيرات الدراسة على الاستقرار المالي.

4- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

لغرض تحقيق اهداف البحث فقد تم تطبيق نموذج ((Z-score ونموذج الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام النسب المالية المناسبة للمصارف عينة البحث.

1-2 قياس العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي.

1-1-2 قياس مؤشر كفاية رأس المال

تعرف كفاية رأس المال بانها نسبة رأس مال المصرف إلى موجوداتهِ الخطرة المرجحة ويمكن قياس كفاية رأس المال من خلال المعادلة الآتية.(براح، كشكوش، 2016، 42)

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{راسمال}}{\text{الموجودات الخطرة المرجحة}} \times 100$$

ويوضح الجدول (2) نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة

جدول (2) كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث

ت	المصرف / السنة	2013	2014	2015	2016	2017
1	الأهلي العراقي	%104	%112	%117	%103	%107
2	سومر التجاري	%178	%175	%217	%231	%263
3	المتحد للاستثمار	%56	%70	%93	%110	%91
4	بغداد	%59	%58	%64	%86	%103
5	اشور الدولي	%103	%140	%118	%52	%116
6	التجاري العراقي	%379	%349	%538	%729	%594

المصدر: . من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013-2017)

من خلال الجدول (2) نلاحظ سعي المصارف جاهدة للالتزام بمعيار كفاية رأس المال ونلاحظ أن اعلى نسبة لكفاية رأس المال كانت في المصرف التجاري العراقي والتي بلغت نسبته (729%) في عام (2016) اما ادنى نسبة فكانت لمصرف اشور الدولي والتي بلغت (52%) في عام (2016) وتعكس هذه المؤشرات على التزام المصارف بمقررات لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل والبالغة 10.5%

1-1-3 قياس القدرة الإيرادية:

تعرف القدرة الإيرادية بأنها قدرة المصارف على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام أموال المودعين في استثمارات مربحة.

تقاس القدرة الإيرادية وفق المعدلة الآتية: .(أبو زعيتر، 2006، 76)

$$\text{القدرة الإيرادية} = \frac{\text{معدل العائد بعد الفائدة والضرائب}}{\text{الاستثمار}} \times 100$$

ويوضح الجدول (3) القدرة الإيرادية للمصارف عينة البحث

جدول (3) القدرة الإيرادية للمصارف عينة البحث

ت	المصرف / السنة	2013	2014	2015	2016	2017
1	الأهلي العراقي	%42	%47	%90	%15	%18
2	سومر التجاري	%8	%1	%2	%4	%2
3	المتحد للاستثمار	%2	%2	%4	%2	(0.7)

ت	المصرف / السنة	2013	2014	2015	2016	2017
4	بغداد	%8	%6	%2	%3	%1
5	اشور الدولي	%1	%8	%2	%6	%5
6	التجاري العراقي	%7	%3	%3	%12	%21

المصدر: . من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية المقدرة (2013-2017)

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن المصرف الأهلي العراقي قد حقق اعلى نسبة للقدرة الإيرادية مقارنة ببقية المصارف حيث حقق في عام 2015 نسبة (90%) أرباح من استثماراتهِ في تلك السنة، اما ادنى نسبة فقد حققها المصرف المتحد للاستثمار حيث حقق في سنة (2017) خسارة مالية وصلت إلى (0.7%) مما يحتم على المصرف مراجعة سياسته المالية اما بقية المصارف فكانت مستوياتها في تحقيق القدرة الإيرادية متقاربة.

1-1-4 قياس مؤشر القدرة الائتمانية.

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على توظيف أمواله في مجال الإقراض ويعد هذا المؤشر واحد من أهم مؤشرات القدرة الائتمانية في المصارف.(النعيمي، 2018، 83)

تقاس القدرة الائتمانية وفق المعادلة الآتية:

$$\text{القدرة الائتمانية} = \frac{\text{الأتمان النقدي}}{\text{اجمال الموجودات}} \times 100$$

جدول (4) القدرة الائتمانية للمصارف عينة البحث

ت	المصرف / السنة	2013	2014	2015	2016	2017
1	الأهلي العراقي	%21	%26	%34	%22	%22
2	سومر التجاري	%34	%34	%31	%31	%24
3	المتحد للاستثمار	%71	%72	%56	%52	%63
4	بغداد	%12	%13	%15	%6	%13
5	اشور الدولي	%27	%20	%27	%25	%27
6	التجاري العراقي	%15	%16	%22	%23	%13

المصدر: . من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013-2017).

من خلال جدول (4) أن اعلى نسبة متحققة في مجال توظيف موجودات المصرف في مجال منح الائتمان كانت في المصرف المتحد وبلغت نسبة (72%) في عام 2014 وان توظيف الموجودات بشكل كبير في مجال منح الائتمان في شأنه أن يعرض المصرف للمخاطر الائتمانية. اما ادنى نسبة فكانت لمصرف بغداد في عام (2016) حيث بلغت نسبة (6%) وان دل هذا على شيء فانه يدل على سياسة الحيطة والحذر التي يتبعها المصرف في مجال توظيف أموالهِ والحفاظ على استقرار المصرف.

2-2 قياس الاستقرار المالي.

لغرض الوصول إلى قياس معادلة الاستقرار المالي باستخدام نموذج (Z-score) فيما يخص المصارف يمكن استخدام المعادلة الآتية: (زرير، الحموي، 2016، ص 311)

$$Z=\frac{kt:q+\mu t:q}{6t:q}$$

حيث تمثل: -

$kt:q$ =(حقوق المساهمين +الاحتياطيات)/ مجموع الموجودات

$\mu t:q$ = متوسط معدل العائد / الموجودات

$6t:q$ = الانحراف المعياري معدل العائد / الموجودات

ولأغراض احتساب المعادلة فقد تم ايجاد متغيرات المعادلة كالآتي:

2-2- 1(حقوق المساهمين والاحتياطيات إلى مجموع الموجودات) $kt:q$

تشير هذهِ النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على أموال المساهمين في توظيف أموالهِ.

جدول (5) حقوق المساهمين والاحتياطيات إلى مجموع الموجودات

للمصارف عينة البحث($kt:q$)

ت	المصرف / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	معدل المؤشر السنوي
	الأهلي العراقي	%3	%4	%4.86	%4.97	%4.73	%4.312
	سومر التجاري	%63	%62	%71	%32	%22	%50
	المتحد للاستثمار	%45	%53	%55	%61	%57	%54.2
	بغداد	%16	%11	%17	%23	%25	%18.4
	اشور الدولي	%65	%62	%60	%67	%71	%65
	التجاري العراقي	%59	%63	%66	%67	%35	%58

المصدر: . من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية من 2013-2017

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن المصرف الأهلي العراقي ومصرف بغداد قد حققا ادنى نسبة لاستخدامه لحقوق المساهمين في تمويل موجوداته وبنسبة (4.312%) و(18.4%) على التوالي مما يدل على اعتمادهما على مصادر اخرى لتمويل الموجودات خلال سنوات الدراسة كما لوحظ أن المصارف الاخرى (سومر التجاري، المتحد، اشور، التجاري) قد حققوا نسبة مرتفعة لاستخدامهم لحقوق المساهمين في تمويل موجوداتهم بلغت على التوالي (50%، 54.2%، 65%، 58%) وهذا أن دل فانه يدل على اتجاه المصارف لتمويل موجوداتها من حقوق المساهمين وعدم الاتجاه إلى الديون الخارجية لتمويل موجوداتها والذي يتعكس بصورة ايجابية على تحقيق الأرباح.

2-2-2 معدل العائد إلى الموجودات

تعد هذه النسب من النسب المهمة في تحليل أرباح المصرف، حيث تبين هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام موجوداته لتوليد الأرباح والجدول (6) يوضح معدل العائد إلى الموجودات للمصارف عينة البحث.

جدول(6) معدل العائد الموجودات للمصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الأهلي العراقي	%3.8	%1.6	%0.7	%4.2	%0.4	%2.14	1.760114
2	سومر التجاري	%4.2	%4.7	%9.7	%8.6	%10	%7.44	2.7844
3	المتحد للاستثمار	%4.9	%3.6	%3.4	2	6	3.78	1.439
4	بغداد	%1.8	%1.5	%3.6	%1.6	%0.56	1.812	1.107
5	اشور الدولي	%0.42	%0.70	%0.43	%0.39	%0.35	0.458	1.121
6	التجاري العراقي	%2.6	%2	%1.7	%1.8	%1.2	1.86	0.507

المصدر: . من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للقدرة (2013-2017)

تشير نتائج التحليل لنسبة معدل العائد إلى الموجودات أن مصرف سومر التجاري حقق اعلى نسبة حيث بلغ متوسط النسبة (7، 44%) مما يعني انها سجلت اعلى نسبة خلال سنوات الدراسة، كما نلاحظ أن ادنى نسبة قد حققها مصرف اشور الدولي حيث بلغ متوسط معدل العائد / الموجودات (0، 458%) وقد يعود سبب انخفاض معدل العائد الناتج عن التوظيف في موجوداتها إلى عوامل خارج إدارة المصرف مثل الاوضاع الامنية والاقتصادية أو إلى عوامل داخل المصرف مثل رغبة المصرف في احتجاز الأرباح وعدم استخدامها في توظيفها في استثمارات، فأذن كلما زادت أرباح المصرف من توظيف موجوداته زاد استقرار المصرف.

3-2 احتساب مؤشر الاستقرار المالي:

بعد ايجاد متغيرات معادلة احتساب مؤشر الاستقرار المالي من حيث (حقوق المساهمين + الاحتياطيات / الموجودات)، (متوسط معدل العائد / الموجودات)، (الانحراف المعياري لمعدل العائد / الموجودات) يتم ايجاد مؤشر الاستقرار المالي وفق المعادلة الآتية وباستخدام نموذج Z-score وكالآتي: $Z=\frac{kt:q+\mu t:q}{6t:q}$.

جدول (7) مؤشر الاستقرار المالي للمصارف عينة البحث

ت	المصرف / السنة	2013	2014	2015	2016	2017
1	الأهلي العراقي	%2.920266	%3.488411	3.977016	4.039512	3.903157
2	سومر التجاري	2.898269	2.894677	2.927	2.786935	2.751021
3	المتحد للاستثمار	2.938364	2.994211	3.008105	3.049788	3.021999
4	بغداد	1.780468	1.735324	1.789997	1.843669	1.861727
5	اشور الدولي	2.222876	2.19579	19579.؟2	2.240934	2.277049
6	التجاري العراقي	4.883432	4.9021827	4.961245	4.980932	4.350933

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسب الآلي.

4-2 تحليل الاستقرار المالي للمصارف عينة البحث.

بموجب نموذج (Z-score) صنف Altman المصارف إلى ثلاث فئات حسب درجة Zكالتالي: (الفرا، 2017، 753)و(توفيق، 2015، 550)

1- شركات ناجحة أو قادرة على الاستمرار إذا كانت قيمة Zأكبر أو تساوي 2، 99.
2- شركات فاشلة أو يمكن افلاسها إذا كانت Z اقل من 1، 88.
3- شركات يصعب الحكم عليها بالإفلاس إذا كانت قيمة Z أكبر من 1، 88 أو اقل من 2، 99.

وبهذا فأننا يمكن أن نصنف المصارف من حيث درجة الاستقرار كالآتي:

جدول (8) تصنيف المصارف حسب مؤشر الاستقرار المالي

ت	المصرف	مؤشر الاستقرار
1	الأهلي	مستقر
2	سومر	يصعب الحكم عليها بالإفلاس
3	المتحد	مستقر
4	بغداد	غير مستقر
5	اشور	غير مستقر
6	التجاري	مستقر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحساب الآلي

من خلال بيانات احتساب مؤشر الاستقرار المالي وحسب تصنيف Altman نجد أن كلاً من المصرف (الأهلي، المتحد، التجاري) يتسمون بدرجة من الاستقرار وتعتبر المصارف ناجحة وقادرة على الاستمرار أن قيمة Z (هي أكبر من 2، 99)، اما مصرف (بغداد، اشور) يتسمون بدرجة من عدم الاستقرار وقد تكون مصارف فاشلة أو يحتمل اعلان افلاسها لان قيمة Z(اقل من 1، 88) اما مصرف سومر فيعتبر من المصارف التي يصعب الحكم عليها بالإفلاس لكون قيمة Z (أكبر من 1، 88 واقل من 2، 99).

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

اذا تم استخدام طريقة الانحدار المتدرج (Stepwise Regression) من خلال استخدام برمجية (Minitab 19) وذلك لتبيان دور العوامل (المتغيرات المستقلة) في تفسير المتغير المعتمد. إذا يتم فيها احتساب أنموذج الانحدار بشكل خطوات، وذلك حسب أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير المعتمد بصيغة معنوية.

يوضح الشكل (1) عدد الخطوات التي نفذها البرنامج هي 3 إذا تم ادخال احد المتغيرات المستقلة في كل خطوة، ففي الخطوة الأولى تم ادخال المتغير كفاية رأس المال حيث بلغ معامل التحديد 65.06% أي نسبة مساهمة كفاية رأس المال في متغير الاستقرار المالي، وهو اكثر من باقي المتغيرات وبذلك دخل بوصفه المتغير الأول في مستوى التأثير، وان انموذج الانحدار في هذه الحالة يكتب بالمعادلة الآتية: الاستقرار المالي = 2.119 + 0.00515 كفاية رأس المال

وفي الخطوة الثانية، تم ادخال متغير القدرة الإيرادية وأصبحت معامل التحديد 85.46% أي أن الاسهام لهذا المتغير كان 20.4% وهو يأتي بالدرجة الثانية بعد متغير كفاية رأس المال وان انموذج الانحدار في هذه الحالة يكتب بالمعادلة الآتية:

الاستقرار المالي = 1.739 + 0.00538 كفاية رأس المال + 0.0311 القدرة الإيرادية

وفي الخطوة الثالثة تم ادخال القدرة الائتمانية لتصبح قيمة معامل التحديد 99.44% أي أن القدرة الائتمانية تسهم بنسبة 13.98% وان انموذج الانحدار يكتب بالمعادلة:

الاستقرار المالي = 0.453+ 0.006 كفاية رأس المال + 0.0411 القدرة الإيرادية + 0.029 القدرة الائتمانية

كما يلاحظ من الشكل (1) أن مقدار الخطأ المعياري (0.707)، (0.526)، (0.126) يقل مع ادخال المتغيرات المستقلة

Stepwise Selection of Terms

Candidate terms: القدره الائتمانية, كفاية راس المال, القدره الايرادية

	------Step 1-----		------Step 2-----		------Step 3------	
	Coef	P	Coef	P	Coef	P
Constant	2.119		1.739		0.453	
كفاية راس المال	0.00515	0.052	0.00538	0.032	0.006749	0.003
القدره الايرادية			0.0311	0.133	0.04111	0.009
القدره الائتمانية					0.02982	0.019
S		0.707068		0.526707		0.126684
R-sq		65.06%		85.46%		99.44%
R-sq(adj)		56.33%		75.77%		98.60%
Mallows' Cp		122.61		51.86		4.00

الشكل (1): خطوات البرنامج المنفذة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Minitab 19

ويظهر الشكل (2) الحد الثابت (0.453) وجدول المعاملات (Coefficients) القدرة الائتمانية وكفاية رأس المال والقدرة الإيرادية على التوالي (0.029)، (0.006)، (0.041)، وتلك القيم تفسر بانه إذا حصل تغيير في قيمة المتغيرات المستقلة بمقدار وحدة واحدة، فان قيمة الاستقرار المالي ستتغير بمقدار تلك المعلمات كما يظهر في الشكل (2) قيمة T المحسوبة لكل متغير من متغيرات الانموذج حيث أن قيمة Tللقدرة الائتمانية بلغت (7.06) وهي أكبر من قيمة T الجدولية بدلالة قيمة P- value والتي تساوي (0.019) مما يدل على انها معنوية لان أصغر من 5% مما يعني أن القدرة الائتمانية لها تأثير على الاستقرار المالي. فحين بلغت قيمة Tلكفاية رأس المال (17.25) وهي أكبر من قيمة T الجدولية بدلالة قيمة P- value والتي تساوي (0.003) مما يدل على انها معنوية لان أصغر من 5% مما يعني أن كفاية رأس المال لها تأثير على الاستقرار المالي. اما قيمة T المحسوبة للقدرة الإيرادية بلغت (10.52) وهي أكبر من قيمة T الجدولية بدلالة قيمة P- value والتي تساوي (0.009) مما يدل على انها معنوية لان أصغر من 5% مما يعني أن القدرة الإيرادية لها تأثير على الاستقرار المالي.

كما يظهر الشكل (2) قيمة معامل التحديد الكلي R2 إذا بلغ معامل التحديد 99%، أن هذه القيمة تحدد مدى مساهمة كفاية رأس المال والقدرة الائتمانية والقدرة الإيرادية في احداث التغيرات في الاستقرار المالي، بعبارة أخرى 99% من الاستقرار المالي يفسرها العوامل المصرفية في الانموذج.

يظهر الشكل (2) تحليل التباين إذا بلغت قيمة F المحسوبة للقدرة الائتمانية (49.86) وهي أكبر من الجدولية بدلالة قيمة P- value والتي تساوي (0.019) وهي أصغر من 5% مما يوكد أن القدرة الائتمانية لها تأثير على الاستقرار المالي. مما يعني نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الأولى H1 التي تنص على وجود تأثير للقدرة الائتمانية في الاستقرار المالي.

اما F المحسوبة لكفاية رأس المال بلغت (297.71) وهي أكبر من الجدولية بدلالة قيمة P- value والتي تساوي (0.003) وهي أصغر من 5% مما يوكد أن لكفاية رأس المال لها تأثير في الاستقرار المالي. مما يعني نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الثانية H2 التي تنص على وجود تأثير لكفاية رأس المال في الاستقرار المالي.

وجاءت F المحسوبة للقدرة الإيرادية (110.59) وهي أكبر من الجدولية بدلالة قيمة P- value والتي تساوي (0.009) وهي أصغر من 5% مما يوكد أن القدرة الإيرادية لها تأثير في الاستقرار المالي. مما يعني نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الثالثة H3 التي تنص على وجود تأثير للقدرة الإيرادية في الاستقرار المالي

اما F المحسوبة على المستوى الكلي بلغت (118.22) عند درجة حرية (3، 2) وهي أكبر من الجدولية بدلالة قيمة P- value والتي تساوي (0.008) وهي أصغر من 5% مما يوكد أن العوامل المصرفية مجتمعة (القدرة الائتمانية، وكفاية رأس المال، والقدرة الإيرادية)لها تأثير في الاستقرار المالي. مما يعني نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الرابعة H4 التي تنص على وجود تأثير للعوامل المصرفية مجتمعة في الاستقرار المالي.

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.453	0.204	2.22	0.157	
القدره الائتمانيه	0.02982	0.00422	7.06	0.019	1.45
كفايه راس المال	0.006749	0.000391	17.25	0.003	1.34
القدره الايرادئيه	0.04111	0.00391	10.52	0.009	1.16

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.126684	99.44%	98.60%	0.00%

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	3	5.69179	1.89726	118.22	0.008
القدره الائتمانيه	1	0.80016	0.80016	49.86	0.019
كفايه راس المال	1	4.77789	4.77789	297.71	0.003
القدره الايرادئيه	1	1.77486	1.77486	110.59	0.009
Error	2	0.03210	0.01605		
Total	5	5.72388			

الشكل (2) الحد الثابت ومعاملات متغيرات الدراسة

خلاصة بأهم النتائج:

توصل البحث من خلال الدراسة النظرية وتحليل الميدانية إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

1- تعد المصارف الأهلية عنصراً فعالاً في النظام المصرفي العراقي جنباً إلى جنب مع المصارف التجارية، وان تحقيق عنصر الاستقرار المالي لمصارف مهم جداً للحفاظ على ديمومة العمل المصرفي.

2- نتيجة للتحرر المالي وانفتاح الاسواق العالمية على بعضها البعض والمنافسة بين المصارف بات من المؤكد أن المصارف تواجه مخاطر كثيرة يتطلب منها العمل على تدعيم كفاية رأس مالها والعمل على تحقيق الأرباح والتي تعتبر خط الصد الأول في مواجهة أي مخاطر محتملة تهدد استقرار المصارف.

3- يعد توظيف أموال المصرف في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية المصدر الأول لإيرادات المصرف والتي تتسم بارتفاع إيراداتها هذا من جهة ولكن من جهة اخرى تتسم ايضاً بارتفاع درجة مخاطرتها، حيث أن منح القروض بمبالغ كبيرة ولفترات طويلة يهدد المصرف خاصة في اوقات الأزمات المالية حيث يواجه المصرف تعثر في تحصيل قروضهِ مما يضطره إلى علان افلاسهِ.

4- بالنسبة لمؤشر كفاية رأس المال نلاحظ التزام المصارف الأهلية بتطبيق معيار لجنة بازل والبالغ10.5 %.

5- بالنسبة لمؤشر القدرة الإيرادية نلاحظ قدرة المصارف الأهلية على تحقيق الأرباح، ماعدا المصرف المتحد للاستثمار والذي حقق في عام (2017) خسارة بلغت (0.7%).

6- بالنسبة للقدرة الائتمانية نلاحظ أن توظيف أموال المصارف في مجال منح التسهيلات الائتمانية كانت نسبة جيدة، فيما عدا المصرف المتحد للاستثمار الذي كان نشاطه في مجال منح الائتمان كبير، الامر الذي ادى إلى تحقيق خسارة في عام (2017).

7- بالنسبة لمؤشر الاستقرار كان هناك تفاوت بين المصارف من حيث درجة الاستقرار فكانت ما بين مصارف مستقرة (الأهلي، المتحد، التجاري) ومصارف غير مستقرة (اشور، بغداد) ومصارف يصعب الحكم عليها (سومر).

8- من خلال اختبار الفرضيات تم التحقيق من أن هناك تأثير للعوامل (كفاية رأس المال، القدرة الإيرادية، القدرة الائتمانية) على الاستقرار المالي للمصارف.

التوصيات والمقترحات.

1- عدم قيام المصرف بتركز الائتمان بنشاط تجاري معين، كما حدث في أزمة الرهن العقارية في امريكا لأن حدوث أزمة مالية سوف يؤثر على استقرار المصرف مالياً.

2- التزام المصرف بتطبيق معايير لجنة بازل (1، 2، 3) وعدم التهاون في تنفيذ مقرراتها، لان لجنة بازل جاءت لتدعيم استقرار المصارف وأي تهاون بمقرراتها سوف يؤثر على استقرار المصرف.

3- انشاء وحدات خاصة في المصارف الأهلية والتجارية تكون مهمتها مراقبة الاستقرار المالي للمصارف واعطاء تقارير للإدارة العليا توضح مدى استقرار المصرف؛ بما يمكن المصرف من اتخاذ الاجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

4- قيام المصرف بتوظيف أموالهِ في موجودات تتسم بجودة عالية في تحقيق الأرباح والذي يؤثر إلى تدعيم المركز المالي للمصرف وبالتالي تحقيق استقراره.

قائمة المراجع.

أولا- المراجع بالعربية.

- أبو زعيتر، باسل، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين 1997-2004 "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2004.
- اجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالي-" وثيقة مبدئية "، 2018.
- بتال، احمد حسين، ومهدي، عثمان فلاح، " استخدام طرق السلاسل الزمنية للتنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي في العراق"، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة جيهان – اربيل في العلوم الادارية والمالية، 2018، 578.
- براح، سهام، وكشكوش، الهام، " تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال، دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير. جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.
- بن مخلوف، أميرة، اليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي "دراسة حالة حينة من البنوك العاملة في الجزائر "اطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي، الجزائر، 2016.
- توفيق، هوزان تحسين، " قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2006-2010)"، مجلة جامعة زاخو، المجلد 3 العدد 2. 2015، ص 550.
- الحبيب، زواوي، " الاستقرار المالي والبنوك الإسلامية "، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 16، 2010، ص ص 69-86 .
- زرير، رانيا، والحموي، نرمين، "مدى ملائمة مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد1، 2016، ص311.
- السبعاوي، مشتاق، وآخرون، " الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي "، بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 2، العدد2، 2012، ص ص 65-90
- الشاذلي، احمد شفيق، صندوق النقد العربي، " الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه"، 2014، ص 16
- الشكرجي، بشار ذنون محمد، الشرابي، محمد يونس محمد، " التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة 20008-2012"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2017، ص207
- صالحي، صبرينة، "أزمة القطاع المصرفي والمالي بين حدود التحرير وضمانات الحوكمة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختارة الجزائر، عدد 17. 2012، ص 149.
- الفرا، عبد الشكور عبد الرحمن موسى، " أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة السمنت – دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت باستخدام نموذج Altman z-score 2000 ونموذج "Springate 1978، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، الجزائر، المجلد 4، العدد1، 2017، ص 753
- النعيمي، زهراء احمد محمد توفيق، " تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانية تطويرها "، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 12، المجلد 37، ص83.

ثانيا- المراجع بالإنجليزية:

- Ayhan Guney,"The role Turkish Central Bank during and after the 2008 Financial crisis", published scientific paper, International business and research journal, Clute Institute, Turkey, volume10,number12,2011.pp93-96.
- Erkan Tokucu, "Financial Stability and Central Banks: can Central Banks secure Financial Stability", published scientific paper, journal of E.A.S, faculty of economic, Marmara university, Turkey, issue 2 ,2012, pp85-102
- Garry J. schinasi ,"Defining Financial stability", IMF Working Paper, October ,2004.p1.
- Padoa – Schioppa,T. "central Banks and Financial stability: Exploring the land in Between" in the Transformation of the European Financial System, ed.by Vitor Gaspar and others (Frank Fort: European Central Bank),2003,p269